



إدارة الأعمال المصرفية

ماهية ومؤشرات عمل البنوك في عصر
التنافس المعولم والذكاء الاصطناعي

الدكتور محمد غياث شيخة

دار
رسلان



إدارة الأعمال المصرفية

ماهية ومؤشرات عمل البنوك في عصر التنافس المعولم والذكاء
الاصطناعي

الدكتور محمد غياث شيخة



اسم الكتاب: إدارة الأعمال المصرفية (ماهية ومؤشرات عمل البنوك في عصر التنافس المعولم
والذكاء الاصطناعي)

تأليف: الدكتور محمد غياث شيخة

سنة الانتاج: 2023

الترقيم الدولي: 978-9933-22-148-5

جميع الحقوق محفوظة

يطلب الكتاب من:

دار مؤسسة رسلان

للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف:

00963115627060

00963115637060

Email:ruslanalaeddin@gmail.com

Whatsap 00201207326777

00963933332797

القاهرة - دمشق

مقدمة

مما لا شك فيه أن البنوك من أهم المؤسسات المالية في العالم، وأحد أهم الركائز الأساسية للاقتصادات المحلية والعالمية، فهي تلعب دوراً مهماً وأساسياً في النظام الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في أي بلد من البلدان، ومن الضروري فهم كيفية عمل البنوك وأهميتها في تمويل احتياجات الأفراد والشركات.

يهدف هذه الكتاب إلى تقديم فهم شامل لأعمال البنوك، كما ويلقي الضوء على تطور أعمالها، يتطرق الكتاب من خلال ثلاثة أبواب واثنين وأربعين فصلاً إلى ماهية عمل البنوك والإدارات المختلفة التي يتكون منها البنك، والمهام الرئيسية لعمل كل دائرة من دوائر البنك.

بالإضافة إلى دراسة اللوائح التنظيمية لعمل البنوك مثل اتفاقيات بازل، والحوكمة، وقانون فاتكا واتفاقية جاتكا، والسرية المصرفية والتكنولوجيا المالية والذكاء الصناعي. كما تم في الكتاب توضيح الأنواع المختلفة من البنوك وهي البنوك المتخصصة والبنوك الشاملة والاتحاد الائتماني والبنوك الخضراء والبنوك الإسلامية وبنوك الاستثمار. إذاً لفهم عالم البنوك بشكل شامل وتفصيلي، فإن هذا الكتاب يوفر المعلومات الأساسية التي تساعد على اتخاذ قرارات مالية مدروسة وفهم كيفية التعامل مع البنوك وإدارة أعمالها بشكل أفضل.

إن هذا الكتاب موجه للاختصاصين والباحثين ولكل من يهتم بالجوانب الاقتصادية والمالية، ويرغب في فهم دور البنوك وأثرها في عالمنا المعاصر، وأرجو أن يضيف إلى المكتبة العربية إضافة نوعية قيمة.

أتمنى أن يستمتع القارئ بالمعلومات القيمة التي قمت بجمعها وإعدادها من أجل فهم عمل البنوك، كما وأهدي هذا الكتاب لأسرتي التي تقف معي دائماً وتساندني وتشجعني على الكتابة والبحث.

والله من وراء القصد.

المحتوى

الباب الأول مقدمة في البنوك والإدارات المختلفة في البنوك

الفصل الأول: مقدمة في البنوك

- تعريف البنك
- أهمية البنوك
- أهداف البنك
- المبادئ التي تحكم أعمال البنوك
- وظائف البنوك
- أنواع البنوك

الفصل الثاني: الجهات الحاكمة في البنوك

- الجمعية العمومية
- المساهمون
- مسؤوليات مجلس الإدارة ولجانه

الفصل الثالث: الإدارة التنفيذية في البنوك

- الإدارة العليا
- مهام الرئيس التنفيذي
- الإدارة الوسطى
- إدارة المستوى الأول
- اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية

الفصل الرابع: التقسيمات الإدارية في البنك

- المكتب الأممي
- المكتب الخلفي
- المكتب المتوسط



- التقسيم حسب الإدارات

الفصل الخامس: نظام الرقابة الداخلية في البنوك

- أهداف الرقابة الداخلية في البنوك
- أهداف نظام الرقابة الداخلية
- نظام الرقابة المصرفية (CAMEL)
- نظام الرقابة المصرفية (CRAFTE)
- مقومات نظام الرقابة على مستوى مجلس الإدارة والإدارة العليا
- الإدارات المتخصصة في الرقابة الداخلية

الفصل السادس: إدارة الالتزام في البنك

- إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- سياسة الالتزام
- التحقق من التزام المؤسسات المالية بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الفصل السابع: إدارة التدقيق الداخلي في البنك

- مفهوم التدقيق الداخلي وأهدافه في البنوك
- مجال ومسؤوليات التدقيق الداخلي
- معايير التدقيق الداخلي
- خطوات إجراء مهمة التدقيق الداخلي في البنك
- المعايير التي تحكم عمل المدققين
- أسلوب الرقابة الخارجية
- الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

الفصل الثامن: إدارة المخاطر في البنك

- حدود المخاطر في البنك
- الأهداف الأساسية لإدارة المخاطر في البنك



- أنواع المخاطر في البنك
- مخاطر الائتمان
- مخاطر السوق
- المخاطر التشغيلية
- مخاطر التركيز
- مخاطر التضخم

الفصل التاسع: إدارة الرقابة المالية في البنك

- أسس وأساليب الرقابة المالية في البنك
- مهام الإدارة المالية في البنك
- إدارة المحاسبة في البنك
- البيانات المالية للبنك
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)
- معيار رقم 9 لإعداد التقارير المالية
- نموذج القوائم المالية في البنك

الفصل العاشر: إدارة التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي

- تعريف هيئة الرقابة الشرعية
- تقارير الهيئة الشرعية
- هيئة الفتوى
- إدارة التدقيق الداخلي

الفصل الحادي عشر: الإدارات المختلفة في البنوك التجارية

- إدارة الفروع في البنك
- إدارة الخدمات المصرفية للإفراد
- الوظائف الإدارية داخل الفروع
- الوصف الوظيفي لمدير فرع البنك



الفصل الثاني عشر: إدارة تمويل الشركات في البنك

- قسم تمويل الشركات الكبرى
- قسم تمويل الشركات المتوسطة والصغرى
- قسم خدمات التمويل التجاري
- قسم إدارة خدمات النقد
- مراحل ومعايير عملية منح الائتمان المصرفي

الفصل الثالث عشر: إدارة الموارد البشرية في البنك

- أهداف الموارد البشرية
- ممارسات إدارة الموارد البشرية في البنك
- مهمات إدارة الموارد البشرية في البنك
- معايير كفاءة إدارة الموارد البشرية

الفصل الرابع عشر: الإدارة القانونية في البنك

- مهمات الإدارة القانونية في البنك
- المهارات الأساسية لموظفي الدائرة القانونية

الفصل الخامس عشر: إدارة تكنولوجيا المعلومات في البنك

- أهمية إدارة تكنولوجيا المعلومات في البنك
- المهام الرئيسية لإدارة تكنولوجيا المعلومات في البنك
- مهمات إدارة تكنولوجيا المعلومات في البنك (وسائل الدفع الإلكتروني، قنوات الاتصال والخدمات البنكية الإلكترونية، البنوك الرقمية)

الفصل السادس عشر: إدارة الخزينة في البنك

- أهداف عمل إدارة الخزينة في البنك
- مهام ومسؤوليات إدارة الخزينة في البنك
- الأقسام في إدارة الخزينة في البنك
- الأدوات المصرفية المستخدمة في إدارة الخزينة في البنك



- مصادر الأموال في البنك

الفصل السابع عشر: إدارة التسويق في البنك

- مهام إدارة التسويق في البنك

- أهداف إدارة التسويق في البنك

- الأنشطة التي تقوم بها إدارة التسويق في البنك

- أهم الاستراتيجيات التسويقية المستخدمة في البنوك

الفصل الثامن عشر: إدارة السياسات والإجراءات في البنك

- السياسات في البنك

- الشروط الواجب توفرها في السياسات البنكية

- الإجراءات في البنك

- المتطلبات الرئيسية للإجراءات الفعالة في البنك

الفصل التاسع عشر: إدارة العمليات المصرفية

- قسم تنفيذ الودائع

- قسم تنفيذ عمليات الاقتراض

- قسم المقاصة

- قسم تنفيذ الحوالات

- قسم تنفيذ العمليات المصرفية عبر الهاتف (الموبايل) أو الإنترنت

- قسم تنفيذ عمليات البطاقات الائتمانية (العمليات الإلكترونية)

- إدارة الاعتمادات المستندية

- إدارة الكفالات وخطابات الضمان البنكية

- مؤهلات وخبرات مدير العمليات

الفصل العشرون: إدارة الضمانات البنكية

- قيمة الضمان

- أنواع الضمانات (الضمانات الشخصية، الكفالة، الضمان الاحتياطي،

(الرهن)

- أنواع الرهن

الفصل الواحد والعشرون: إدارة الاستثمار والمؤسسات المالية في البنك

- إدارة الاستثمار في البنك

- أهداف إدارة الاستثمار في البنك

- مهام إدارة الاستثمار في البنك

- إدارة المؤسسات المالية في البنك

- الأنشطة الرئيسية لإدارة المؤسسات المالية

الفصل الثاني والعشرون: مؤشرات الأداء في البنوك

- مؤشرات السيولة

- مؤشرات كفاية رأس المال

- مؤشرات جودة الأصول

- مؤشرات توظيف الأموال

- مؤشرات الربحية

الباب الثاني: اللوائح التنظيمية والاتفاقيات الخاصة بالبنوك

الفصل الثالث والعشرون: اللوائح التنظيمية والاتفاقيات الخاصة بالبنوك

- أهمية اللوائح التنظيمية للبنوك

- الاتفاقيات الخاصة بالبنوك

- اتفاقية بازل

- اتفاقية مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

- اتفاقية تحوط استخدام الأدوات المالية

الفصل الرابع والعشرون: اتفاقيات بازل

- لجنة بازل للرقابة المصرفية

- اتفاقية بازل (1)
- اتفاقية بازل (2)
- اتفاقية بازل (3)
- اتفاقية بازل (4)

الفصل الخامس والعشرون: اختبارات الضغط

- مفهوم اختبارات الضغط
- الأغراض الرئيسية لاختبارات الضغط
- العناصر الأساسية لبرنامج اختبارات الضغط
- عناصر المخاطر الرئيسية
- تفسير نتائج اختبارات الضغط

الفصل السادس والعشرون: التصنيف الائتماني للبنوك

- تعريف التصنيف الائتماني
- أهمية التصنيف الائتماني
- أهم شركات التصنيف الائتماني
- أسس التصنيف الائتماني
- كيف تتم عملية التصنيف الائتماني
- رموز التصنيف الائتماني

الفصل السابع والعشرون: العوامة المصرفية

- تعريف العوامة المصرفية
- أسباب العوامة المصرفية
- أهداف العوامة المصرفية
- الآثار الاقتصادية للعوامة على الجهاز المصرفي
- متطلبات العوامة المصرفية

الفصل الثامن والعشرون: الحوكمة في البنوك



- تعريف مفهوم الحوكمة
 - تطبيق مفهوم الحوكمة
 - الحوكمة في الجهاز المصرفي
 - الحوكمة في البنوك الإسلامية
- الفصل التاسع والعشرون: المسؤولية الاجتماعية للبنوك**

- تعريف المسؤولية الاجتماعية
- عناصر المسؤولية الاجتماعية
- مبادئ المسؤولية الاجتماعية
- الدور الاجتماعي للبنوك
- البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (ESG)
- السياسات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية في البنوك

الفصل الثلاثون: السرية المصرفية

- تعريف السرية المصرفية
 - مفهوم الالتزام بكتمان السر المصرفي
 - حدود الالتزام بكتمان السر المصرفي
- الفصل الواحد والثلاثون: قانون فاتكا و اتفاقية جاتكا**

- قانون فاتكا
- اتفاقية جاتكا
- الفرق بين قانون فاتكا واتفاقية جاتكا

الفصل الثاني والثلاثون: التقرير الائتماني

- تعريف التقرير الائتماني
- أهمية درجة الائتمان
- مصادر الحصول على المعلومات الائتمانية
- رقم الجدارة الائتمانية

الفصل الثالث والثلاثون: التكنولوجيا المالية والذكاء الصناعي في البنوك

- التطورات الجديدة في مجال التكنولوجيا المالية
- مزايا التكنولوجيا المالية
- مساوئ التكنولوجيا المالية
- أهم تطبيقات التكنولوجيا المالية
- الذكاء الصناعي
- استخدامات الذكاء الصناعي في البنوك

الباب الثالث: أنواع البنوك

الفصل الرابع والثلاثون: البنوك المتخصصة

- أهمية البنوك المتخصصة
- ميزات البنوك المتخصصة
- أنواع البنوك المتخصصة
- موارد البنوك المتخصصة

الفصل الخامس والثلاثون: البنوك الرقمية

- كيف تعمل البنوك الرقمية
- مزايا البنوك الرقمية
- المخاطر المتعلقة بالبنوك الرقمية

الفصل السادس والثلاثون: البنوك الشاملة

- مفهوم البنوك الشاملة
- وظائف البنوك الشاملة
- أعمال البنوك الشاملة

الفصل السابع والثلاثون: البنوك الخضراء

- مهام البنوك الخضراء



- سياسة البنوك الخضراء
- فوائد الخدمات المصرفية الخضراء
- الخدمات المصرفية المستدامة
- الفصل الثامن والثلاثون: الاتحاد الائتماني**
- كيفية عمل الاتحادات الائتمانية
- مزايا الاتحادات الائتمانية
- الفصل التاسع والثلاثون: البنوك الإسلامية**
- تعريف البنك الإسلامي
- أنواع الخدمات المصرفية بالبنوك الإسلامية
- صيغ التمويل في البنوك الإسلامية: المساومة، المرابحة، المرابحة الآمر بالشراء، الإجارة، المشاركة، الاستصناع، عقد السلم، الاستثمار بالمشاركة
- الهيئات الرقابية الشرعية في البنوك الإسلامية
- الفصل الأربعون: بنوك الاستثمار**
- أعمال البنوك الاستثمارية
- أدوات الاستثمار المستخدمة في بنوك الاستثمار
- الفصل الواحد والأربعون: البنوك الصغيرة**
- الخدمات التي تقدمها البنوك الصغيرة
- المنتجات التمويلية في البنوك الصغيرة
- عملاء البنوك الصغيرة
- بعض البنوك الصغيرة العربية وبرامج التمويل
- الفصل الثاني والأربعون: مؤسسات مالية بنكية دولية**

الباب الأول

مقدمة في البنوك والإدارات المختلفة في البنوك

الفصل الأول

مقدمة في البنوك

تشكل البنوك بنية أساسية في بناء اقتصاديات الدول، فهي تلعب دوراً ريادياً واستراتيجياً في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة الاقتصادية بعناصرها الائتمانية والنقدية، عن طريق تقديم رؤوس أموال على شكل قروض للهيئات والأفراد مقابل الحصول على فائدة، ولذا كان لزاماً على البنوك تطوير أدائها باعتبارها مطلباً تنموياً هاماً لزيادة فعالية وأداء الاقتصاد، الذي صاحبه تطور في الفكر المصرفي ليتواءم مع التطورات الحديثة في مجال الثورة التكنولوجية والخدمات البنكية المستحدثة. تعد البنوك التجارية أحد أهم ركائز التقدم الاقتصادي، فهي تسهم في تمويل المشروعات وتقديم الخدمات المتعددة لعملاء سواء كان العميل فرداً أو شركة أو مؤسسة عامة.

كما تمثل البنوك التجارية ركيزة من ركائز النظام المصرفي، حيث أن البنوك لم تنشأ في صورتها الراهنة كما لم تظهر دفعة واحدة وإنما مرت بمراحل تطور طويلة حتى ظهرت في الشكل الحالي. فالبنوك هي عبارة عن مؤسسات مالية تقوم على الائتمان، أي قبول ودائع من الأفراد المودعين ومنح القروض وهي ائتمان المقترضين على أموال البنك وتحصل البنوك على فرق الفائدة ما بين الإقراض والاقتراض. تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق ما تقوم به من أعمال، وما تقوم به من وظائف وخدمات تؤدي إلى رفع كفاءة الاقتصاد القومي، وتوفر التمويل اللازم لكافة القطاعات للقيام بنشاطها على أكمل وجه.

تعريف البنك

وردت عدة تعريفات للبنك منها: الكلاسيكية، ومنها الحديثة، فمن وجهة نظر



الكلاسيكية يمكن القول إن البنك هو (مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء. المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته). ويرى البعض أن تعريف البنك هو عبارة عن مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها: الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما.

كما قد ينظر إلى البنك على اعتبار أنه (تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغيير المستمر في البيئة المصرفية). فتعريف البنوك: هي المؤسسات التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو الآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطته التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات التنمية والادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك تلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يستلزم من عمليات مصرفية تجارية ومالية وفق للأوضاع التي يقرها البنك المركزي.

إن إدارة المصارف التجارية في معظم بلاد العالم تخضع البنوك التجارية لقواعد تنظيمية صارمة ويكون ذلك عن طريق البنك المركزي للدولة، حيث يقومون بفرض عدد من الشروط على البنوك التي يقومون بتنظيمها مثل الاحتفاظ باحتياطيات هذه البنوك والمحافظة على الحد الأدنى من احتياجات رأس المال.

أهمية البنوك

- 1- المشاركة في العملية التنموية عبر تقديم تمويلات للشركات والأفراد تساعدهم على تحقيق أهدافهم.
- 2- نظراً لتنوع استثمارات البنوك فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.
- 3- يمكن للبنوك نظراً لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.



- 4- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائداً مما يقلل الطلب على النقود.
- 5- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة، وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.
- 6- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفاً من المخاطرة.

أهداف البنك

هدف النشاط المالي في البنك هي تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية بما يؤدي لتعظيم ثروة أصحاب حق الملكية وتعظيم الثروة هذا يتأتى عن طريق تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معاً.

العديد من الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية وكذلك تنمية البنوك وتطويرها والتي تسعى البنوك إلى تحقيقها. ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

- 1- إن أهم الأهداف التي تسعى البنوك إلى تحقيقها، هي جذب العملاء وكسب رضاهم وثقتهم؛ لأن العملاء هم أساس عمل البنك، فبدون وجود العملاء لا يوجد عمل للبنك ولا يمكن أن يُقدم الخدمات دون وجود سوق مستهدف ودون وجود عملاء مستهدفين.
- 2- يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى البنوك إلى تحقيقها، وعادةً ما يكون تحقيق الأرباح على رأس سلم الأولويات البنكية.
- 3- عادةً ما تقوم البنوك على وضع بعض الأهداف الخاصة بالاستثمار؛ وذلك سعياً لتحقيق الأرباح والعمل على فرض قيمة سوقية للأسهم البنكية وتنميتها وتطويرها، فعندما يتم الاستثمار بالأسهم البنكية ويرتفع سعر السهم فإن البنك سوف يربح الأموال وكذلك يكسب العديد من المستثمرين.
- 4- العمل على تطوير جميع الوسائل والأساليب الخاصة بجذب الأموال وادخارها وتجميعها؛ لغايات مشاركتها في الاستثمارات ومساعدة الأفراد على اتخاذ



العديد من القرارات الاستثمارية.

5- تسعى البنوك إلى الاستمرارية في عملها والمحافظة على السمعة الجيدة، وأن تكسب أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية الخاصة بالعملاء، وجذب العديد من الودائع والاستفادة منها والعمل على تنميتها.

6- يتعين على البنوك الحفاظ على سيولة مناسبة تلبية طلبات عملائها بسحب الأموال من حساباتهم، فعلى البنوك الاحتفاظ بقدر معين من الأصول السائلة من أجل زيادة قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والتي تمثل في القدرة على الوفاء بطلبات سحب المودعين والاستجابة لطلبات الائتمان وأي طلبات مالية أخرى.

المبادئ التي تحكم أعمال البنوك

يوجد عدد من المبادئ الهامة تلتزم بها البنوك في أداء وظائفها، وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتها ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

1- السرية: إن عامل السرية أهم عامل يجب أن يتوافر بين البنك والعميل فلا يجوز للبنك أن يخبر أحد عن أسرار عملائه فهذا التزام عام تفتضيه أصول المهنة، ويستثنى الالتزام بمبدأ السرية عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانات عن أحد المتعاملين مع البنك.

2- حسن المعاملة: أساس تحويل العميل العرضي إلى عميل دائم هي طريقة المعاملة التي يلقاها في البنك من العاملين فيه فواجب البنك يهتم باختيار العاملين بعناية فائقة ويعمل على تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة إلى عملائه.

3- الراحة والسرعة: إن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك، والسرعة في الإجراءات تجعله من عملاء هذا البنك لهذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الراحة وإعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم ل قضاء وقت الانتظار , ومما يساعد على السرعة في إنجاز الأعمال بالبنك هو



استخدام الأجهزة الآلية الحديثة التي تكفل استخراج البيانات المعقدة في لحظات وتحقق الدقة في تلك البيانات وتتيح الاتصالات السريعة بالفروع أو المراسلين .

4- كثرة الفروع: يسعى البنك دائماً إلى توسيع نشاطه بفتح فروع في مناطق جغرافية مختلفة تعود بفوائد كثيرة على البنك منها:

- التسهيل على عملاء البنك إجراء معاملاتهم وذلك بعدم الانتقال إلى إدارة البنك وما يترتب على ذلك من وقت ومال.

- البنك ذو الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبيرة، فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع، ويقل عنده الاحتياطي النقدي اعتماداً على تبادل المساعدات بين الفروع.

- السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة إلى أخرى.

5- تقديم خدمات بنكية متطورة عبر التطبيقات الحديثة على الإنترنت والهاتف والتليفون.

وظائف البنوك

تؤدي البنوك مجموعة من الوظائف تسمى الخدمات المصرفية، ويمكن تقسيم هذه الوظائف عموماً إلى:

- 1- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها.
 - 2- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان أو الأمن ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:
- (1) منح القروض والسلف المختلفة.
 - (2) تحصيل الأوراق التجارية وخصمها .
 - (3) التعامل بالأوراق المالية من أسهم والسندات بيعاً وشراءً لمحففظها أو لمصلحة عملائها .



- 4) تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.
- 5) تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء .
- 6) التعامل بالعملات الأجنبية بيعاً وشراءً والشيكات السياحية والحوالات الداخلية منها والخارجية.
- 7) شراء وبيع العملات الأجنبية بالسعر الحالي أو الأجل، وتوفير العديد من خيارات من عمليات الصرف العملات الأجنبية.
- 8) - تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها.
- 9) المساهمة في إصدار أسهم وسندات شركات المساهمة
- 10) تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.
- 11) تقديم خدمات استشارية للمتعاملين: من خلال إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين ومنه تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء، والإنتاج، والبيع والتحصيل.
- 12) وظيفة خدمات أمناء الاستثمار: وتشمل على عدد واسع من الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه مثل:
 - سداد الالتزامات الدورية.
 - إقامة المعارض السلعية داخليا وخارجيا.
 - إقامة المزادات لبيع وشراء السلع.
 - ممارسة عمليات بيع وشراء العقارات.
- 13) تعرف خدمات الاستثمار بأنها العمليات المصرفية التي تهدف لمُساعدة الأفراد أو المنظمات من أجل زيادة رأس المال وتقديم خدمات الاستشارات المالية لهم، وغيرها من الخدمات المصرفية الأخرى ومنها ما يأتي:

- طرح أسهم الشركات الجديدة للاكتتاب العام.
- تداول الملكية.
- تداول الأوراق المالية.
- تقديم الاستشارات المتعلقة بعمليات الاندماج والاستحواذ.
- تقديم تمويل بالرافعة المالية الذي يعمل على إقراض الأموال للشركات من أجل شراء الأصول وتسوية عمليات الاستحواذ.
- إعادة هيكلة الشركات بهدف تحسين هيكلها من أجل أن تعمل أكثر كفاءة وتحقيق المزيد من الأرباح.
- إدارة المحافظ الاستثمارية للغير ولمصلحة البنك.
- الاكتتاب بالأدوات المالية المختلفة.
- (14) أية أعمال أخرى للعملاء طالما كانت مشروعة.
- (15) المساهمة في إنشاء المشاريع الاقتصادية، أو دعمها مالياً، وكذلك تنمية المدخرات والاستثمارات المالية لخدمة الاقتصاد الوطني.
- (16) خدمات مصرفية أخرى: بالإضافة إلى العمليات والخدمات الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية فهناك خدمات ملحقة مختلفة منها
 - إصدار وتقديم خدمات البطاقة الائتمانية.
 - إصدار بطاقات الخصم من الحساب.
 - شراء وبيع الشيكات الأجنبية.
 - تحويل الأموال داخل البلد أو إلى كافة دول العالم.
 - خدمات أجهزة الصراف الآلي.
 - الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.
 - الخدمات المصرفية عبر الهاتف والموبايل.
 - دفع فواتير والتزامات الضرائب، والكهرباء والتليفون.
- (17) خدمات التأمين: تقدم البنوك خدمات التأمين بالتعاون مع شركات



التأمين، من خلال التأمين على الودائع والقروض، والتأمين على الممتلكات المادية والتأمين على الحياة.

أنواع البنوك

تختلف كل دولة عن الأخرى في نظامها الاقتصادي، ولذلك تختلف النظم المصرفية من دولة لأخرى وتختلف البنوك في أنواعها تبعاً لتخصصاتها:

من حيث الوضع القانوني للبنك:

1. بنوك عامة: هي البنوك التي تمتلكها الدولة وتمتلك كامل رأس مالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها.

1- كالبنوك المركزية البنوك الوطنية التجارية، البنوك المتخصصة (أي متخصصة في مجال معين) مثل البنك العقاري، البنك الزراعي، البنك الصناعي، بنك التسليف.

2. بنوك خاصة: هي البنوك التي يملكها أشخاص سواء أكانوا طبيعيين أو معنويين ويتولوا إدارة شؤونها ويتحملوا كافة مسؤولياتها القانونية والمالية إزاء الدولة (ممثلة في البنك المركزي)

3. بنوك مختلطة: هي البنوك التي تشترك في ملكيتها وإدارتها كلا من الدولة والأفراد أو الهيئات ولكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هذه البنوك فإنها تقوم (تعتمد) إلى امتلاك النسبة الأكبر من رأس المال مما يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما ينسجم والسياسة المالية والاقتصادية للدولة.

4. مصارف متخصصة: هي نوع من أنواع المصارف التي تخدم نوعاً من النشاط الاقتصادي والتي تنفرد بالقيام بالعمليات المصرفية لهذا النشاط الاقتصادي بالذات، ولا يكون قبول الودائع من أنشطتها الأساسية، وهي تخدم قطاعات أساسية في الاقتصاد الوطني مثل القطاع العقاري، أو الزراعي، أو الصناعي، أو الإسكاني، وليس من أهداف هذه المصارف الاستثمار قصير



الأجل، ولكن معظم تمويلها للاستثمار طويل الأجل.

من حيث طبيعة الأعمال التي تزاولها البنوك:

1- **بنوك تجارية:** هي البنوك التي تزاول (تمارس) الأعمال المصرفية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الاعتمادات المستندية، وقد تمارس هذه البنوك أعمالاً أخرى غير مصرفية مثل: المشاركة في المشاريع الاقتصادية، وبيع، وشراء الأسهم، والسندات.

2- **بنوك صناعية:** هي البنوك التي تختص في التعامل مع القطاع الصناعي وتساهم في عملية التنمية الصناعية من خلال دعم المشاريع الصناعية وذلك مقابل تقديم القروض ومنحها للتسهيلات المصرفية (البنكية والمصرفية).

3- **بنوك زراعية:** هي البنوك التي تتعامل مع المؤسسات الزراعية حيث تختص بتقديم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية لمساعدة هذه المؤسسات لأداء دورها في عملية التنمية الزراعية سواء كانت هذه المؤسسات تابعة لأفراد أو جمعيات تعاونية.

4- **بنوك عقارية:** هي البنوك التي تقدم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية للأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية لمساعدتها في إنشاء العقارات.

من حيث مصادر الأموال تنقسم البنوك إلى:

1- **بنوك مركزية:** هي البنوك التي تنشئها الدولة لتتولى عملية الإشراف والتوجيه والرقابة على الجهاز المصرفي كما أن لها حق إصدار العملة والاحتفاظ بالأصول السائلة الخاصة بالدولة كالذهب والعملات الأجنبية، ويكون رأس مال البنوك المركزية ما تخصصه الدولة لها وكذلك من ودائع البنوك التجارية لديها.

2- **بنوك الودائع (البنك التجاري):** هي البنوك التي تتكون أموالها الخاصة من



رأس المال المملوك للشركاء وكذلك من الودائع التي يقدمها الأفراد والمؤسسات لغرض الاستثمار أو الحسابات الجارية.

3- بنوك الأعمال أو الاستثمار: هي البنوك التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة بالإضافة إلى الودائع لأجل في قيامها بالأعمال التي أنشأت من أجلها ومن أهم هذه الأعمال تقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات أو المساهمة فيها لأغراض الاستثمار، والقانون سمح لهذه البنوك بإنشاء شركات استثمارية.

من حيث شرعية العمليات:

- 1- بنوك تقليدية (ربوية): أي البنوك التجارية التي تتعامل بالفائدة في عملياتها.
- 2- بنوك إسلامية: تقوم بقبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مثل البنوك التجارية إلا أنها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال، حيث أن البنوك التجارية تعتبر الفائدة أساس التعامل، في حين أن البنوك الإسلامية تعتمد على المضاربة الإسلامية في توظيف أموالها ويعتبر هذا البنك من البنوك التجارية بالنظر إلى الطبيعة الغالبة للنشاط الذي يزاوله.

الفصل الثاني الجهات الحاكمة في البنك

هناك عدة مستويات إدارية في البنوك، منها مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة، والإدارة العليا، والإدارة الوسطى وإدارة المستوى الأول، يتألف البنك من عدة إدارات ومن عدة مستويات إدارية ولكل إدارة أهدافها الخاصة وطرق عمل خاص بها.

تختلف الإدارات في البنك باختلاف وتنوع الوظائف والخدمات التي يقدمها للعملاء فمنها ما هو مرتبط ارتباطاً مباشراً بالعملاء وهي الأقسام الفنية للبنك أما الأقسام الإدارية فهي التي تنظم عمليات الأقسام الفنية وتراقبها وتمسك حساباتها وتسجل إجماليات القيود المحاسبية للعمليات اليومية التي تحصل في الأقسام الفنية للبنك.

في كل إدارات البنك تكمل بعضها بعضاً بحيث لا تستطيع ان تقلل من دور موظف خدمة العملاء في البنك التجاري او تقارنها بدور موظف الائتمان فكل منهما يتبع سياسة ونهج البنك لجذب العملاء وتوظيف اموال العملاء في صورة قروض واستثمارات مختلفة تنعكس على المركز المالي للبنك وتصنيف البنك لدى البنوك الاخرى يجب أن يعمل تنظيم البنك على ترتيب وتنسيق الموارد البشرية والمعلوماتية والمادية والمالية المطلوبة لإنجاز مهام تحقق هدفاً أو أهدافاً هامة للبنك.

ولدى كل بنك هيكل تنظيمي معين ليحقق أهدافه، والهيكل التنظيمي للبنك هو تنظيم خاص للمورد البشري من خلال تدرج قدراتهم واختصاصاتهم ومسؤولياتهم، وبالتالي تدرج قراراتهم وذلك لتحقيق الأهداف البنكية. وتعتمد البنوك غالباً على التكون الإداري المستخدم في بنائها على تجميع الأنشطة وفقاً للوظائف المؤداة داخل البنك. ويعني ذلك أن الأنشطة التي تؤدي من خلال وظيفة يتم تجميعها في إدارة أو قسم معين، وبالتالي فإن كل إدارة من هذا النوع ستضم بداخلها أفراد يتمتعون بمهارات مشابهة أي نفس التخصص.



هناك عدة مؤشرات ودلائل لعملية اختيار النمط التنظيمي للبنك بكل أنواعها وهي الآتي:

- يجب أن يتم اختيار النمط التنظيمي الذي يساهم في تحقيق الرقابة والتنسيق المطلوب من أجل تحقيق أهداف البنك.
 - يجب أن يتم اختيار نمط تنظيمي يحقق الاستخدام الأمثل للموارد البنك.
 - لا بد أن يسمح النمط التنظيمي بالتكامل مع الوحدات المختلفة ومجهودات الأشخاص في كافة المجالات والتخصصات.
 - يجب أن يتناسب النمط التنظيمي مع التخصصات المتعددة داخل البنك حتى يتمكن من استيعاب الكل.
- نجد أن إدارات أي بنك تشكل وفقاً لأهدافه وهيكله التنظيمي. فأى بنك يحتاج إلى إدارات متخصصة وإلى إدارة متميزة وهيكل تنظيمي وبهذه العناصر يمكن للبنك أن يحقق الكفاءة القصوى والربحية العالية، وتعتبر البنوك التجارية منظمات شبه عامة لذلك يحكمها قواعد محددة، ولذلك نجد أن هيكلها التنظيمي يختلف في بعض النواحي عن منظمات الأعمال الأخرى.
- يخضع البنك إلى عدة مستويات إدارة، ولكل مستوى له وظائفه وتخصيصاته، فالبنك التجاري عادة يتكون من شركات مساهمة أو شركات خاصة تحكمها القوانين والأنظمة، وفي الغالب يتكون البنك من:

- المساهمون والجمعية العمومية
- مجلس الإدارة المنتخب من الجمعية العمومية
- الإدارة التنفيذية (وتنقسم إلى الإدارة العليا والوسطى، والإدارات).
- الإدارات المختلفة المكون منها البنك

أولاً: الجمعية العمومية

إنّ أعضاء الجمعية العمومية (المساهمون) هم المسؤولون عن تعيين أعضاء مجلس الإدارة وترشيحهم للانتخاب في اجتماعات الجمعية العمومية. يتم ترشيح



أعضاء مجلس الإدارة وتعيينهم وصرفهم وفقاً للإجراءات القانونية والتي تتماشاه مع النظام الأساسي للبنك وميثاق المساهمون. عادة يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من أعضاء الجمعية العمومية العادية لمدة زمنية محددة، كما يجوز في غالب الأحيان إعادة انتخاب أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة.

وعادة يتم مناقشة المواضيع التالية في الجمعية العمومية للبنك

- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية
- الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة عن السنة المالية في البنوك الإسلامية.
- الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات للسنة المالية المنتهية.
- مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية والمصادقة عليها.
- الموافقة على العمليات مع الأطراف ذات العلاقة.
- اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية.

- النظر في توصية مجلس الإدارة تعيين مدقق الحسابات الخارجي للبنك.
- الموافقة على أعضاء الهيئة الشرعية ومخصصاتهم.
- الموافقة على توصية مجلس الإدارة لتوزيع المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وللعاملين في البنك.

ثانياً: المساهمون

المساهمون هم الذين يملكون أسهم البنك وقد تكون الأسهم مملوكة لفرد واحد أو لمجموعة صغيرة نسبياً أو تكون موزعة على نطاق واسع. ويلعب المساهمون دوراً مهماً في المحافظة على سلامة وضع المصارف وتمانتها وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام. تشكل حقوق المساهمين خط الدفاع الأول لحماية أموال الدائنين تجاه أية خسارة أو عارض خارجي قد يتعرض له البنك.

يقدم المساهمون في البنك عدة وظائف مهمة منها:



أ- المساعدة على تنظيم المصرف وتمكين موجوداته الثابتة، والاستخدامات الأخرى لحقوق المساهمين في نشاطات المصرف المختلفة.

ب- زيادة ثقة العملاء والعامّة بالبنك، وتزداد هذه الثقة من خلال تلبية طلبات العملاء في كل الأوقات.

ت- تقديم الأموال لنمو البنك وتطوير أنشطته الجديدة وبرامجه.

ث- زيادة قدرة البنك على استيعاب الخسائر، أي امتصاص الخسائر التشغيلية، إذ أن حقوق المساهمين تعد عنصرًا حيويًا من عناصر توفير الحماية للمودعين من أية خسائر قد تحدث نتيجة انخفاض أسعار الأوراق المالية أو الفشل في تحصيل بعض القروض

ج- إن لحقوق المساهمين وظيفة تشغيلية، إذ أن البنوك المركزية لن تمنح ترخيص إلى أي بنك مالم يتوافر لدى هذا البنك حد أدنى من رأس المال كشرط لإصدار الترخيص، كما أن المصارف التي تتمتع برأس مال ضخّم تكون قادرة على زيادة قروضها وسلفياتها.

ح- تمثيل المالكين في إدارة البنك، وذلك لأن مصدر رأس المال هو الذي يحدد تعيين مجلس الإدارة أو انتخابه.

خ- حماية الودائع بأنواعها وحماية الدائنين.

د- تعمل حقوق المساهمين كقيد تنظيمي يحد التوسع غير المبرر للموجودات، إذ تعمل على تنظيم القروض والاستثمارات المصرفية لأن أنشطة الإقراض والاستثمار للبنوك مقيدة بمقدار رأس المال الممتلك.

حقوق المساهمين

يجب على مجلس الإدارة الحفاظ على تحاور/ تواصل مفتوح وشفاف مع المساهمين. إن التواصل الفعال والشفاف هو التواصل الذي يركز على النزاهة والتوقيت وأهمية المعلومات المتبادلة وفي الوقت نفسه يضمن عدم تعارض



المعلومات التي يتم الإفصاح عنها مع واجب مجلس الإدارة لحماية الاستدامة طويلة الأجل للبنك وعدم تفضيل بعض أصحاب المصالح على الآخرين.

يحدد النظام الأساسي للبنك وسياساته الداخلية حقوق المساهمين التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر: حق الحصول على سجل المساهمين وسجل أعضاء مجلس الإدارة والنظام الأساسي والمستندات/السجلات/المعلومات) الأخرى ذات الصلة كما هي محددة في الأنظمة النافذة وفي الوقت المناسب.

معاملة كل المساهمين المصنفين ضمن الفئة نفسها على قدم المساواة بالإضافة إلى المساهمين من فئات أسهم مختلفة دون الإخلال بحقوق المساهمين الذين يتمتعون بالأولوية في الترتيب ضمن هذه الفئات.

حق حضور الجمعية العامة شخصياً أو بالتوكيل.

مراجعة آلية توزيع الأرباح التي تم إقرارها من قبل مجلس الإدارة والموافقة عليها.

ثالثاً: مسؤوليات مجلس الإدارة ولجانه

يتولى مجلس الإدارة الإشراف على أعمال البنك ويكون مسؤولاً عن ضمان تطبيق الحوكمة في نشاطات البنك الأساسية ومنها تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية (بما في ذلك تحديد المكافآت وتقييم الأداء و ضمان تخطيط التعاقب الوظيفي) وتحديد رؤية البنك ورسالته والموافقة على استراتيجيات الأعمال وأهدافها وتقييم الأداء وتقدير المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك و ضمان الالتزام بالقوانين والقواعد ذات الصلة بالإضافة إلى النظام الأساسي للبنك.

يقوم مجلس الإدارة بالأدوار التالية:

1- على مجلس الإدارة تزويد الإدارة التنفيذية بخطط وسياسات واستراتيجيات عمل واضحة ومحددة تعمل وتقيم من خلالها للوصول إلى تحقيق أهداف شركة التمويل، مع قيامه بإعادة تقييم وتطوير هذه الاستراتيجيات والسياسات من وقت



لآخر في ضوء المؤثرات والمتغيرات المحيطة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي مع مراعاة أن يكون ذلك داخل إطار متطلبات الترخيص وقوانين وتعليمات المصرف.

2- يستعين مجلس الإدارة في رسم الاستراتيجيات والخطط والسياسات بما تزوده به الإدارة التنفيذية من دراسات وتقارير ومعلومات واستشارات بهذا الشأن، ويمكن للمجلس أن يستعين في ذلك أيضًا بخبراء من خارج شركة التمويل.

3- من أهم السياسات التي يجب على مجلس الإدارة وضعها والعمل على تقييمها وتطويرها باستمرار تلك المتعلقة بإدارة المخاطر والأمور التالية: منح وتقييم الائتمان - الاستثمار - السيولة - مخاطر السوق - مخاطر كفاية رأس المال - مخاطر التركزات - مخاطر الصرف الأجنبي - مخاطر أسعار الفائدة - التسعير - الربحية والموازنات - مخاطر العمليات والمحاسبة - المخاطر القانونية - مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - التأمين على الأصول - الأطراف ذات العلاقة والمصالح المتداخلة - الالتزام بالقوانين والقواعد والتعليمات الإشرافية - التدقيق الداخلي والخارجي - تقييم الأداء - الإفصاحات لجميع الجهات المعنية - بالإضافة إلى السياسات الخاصة بشؤون العاملين التي تنظم تعيينهم وتكلفتهم وتضع أنظمة للحوافز وتطوير وتنمية المهارات وتنمية سلوكيات وأخلاقيات العمل، وغيرها من السياسات.

4- على مجلس الإدارة ممارسة مهامه بصورة جماعية ومستقلة مع الالتزام بالموضوعية والحياد وتجنب كل ما من شأنه التأثير على ذلك مثل التكتلات والعلاقات والتوجهات الخاصة مع الإدارات التنفيذية أو غيرها.

5- إقرار الهيكل أو الخريطة التنظيمية للبنك وما يتبع ذلك من تحديد للمهام والاختصاصات والواجبات والمسؤوليات والعلاقات والتبعيات بين المستويات الإدارية المختلفة من أعضاء مجلس الإدارة والمسؤول التنفيذي الأول / المدير العام والإدارات والأقسام التنفيذية بجانب أجهزة التدقيق، وينبغي في ذلك مراعاة



الضوابط التالية:

- الفصل بين اختصاصات وسلطات مجلس الإدارة واختصاصات وسلطات الإدارة التنفيذية.
- الفصل بين مهام إبرام الصفقات والتعاقدات وتنفيذها وبينها وبين مهام تحريك الأموال ومهام التسجيل والمحاسبة وإدارة المخاطر.
- إشراف ورقابة ثنائية مستمرة على تنفيذ المعاملات من أفراد لا تربطهم علاقة بتنفيذ المعاملات فيما بين الإدارات والأقسام التنفيذية.
- وجود إدارة مستقلة لتقييم المخاطر وتشمل وحدة مركزية لإدارة الطوارئ.
- استقلالية التدقيق الداخلي وتبعيته المباشرة لمجلس الإدارة.
- 6 يتولى مجلس الإدارة تعيين المسؤول التنفيذي الأول / المدير العام والمدراء التنفيذيين الرئيسيين والمساعدين والخبراء والاستشاريين وتحديد رواتبهم ومكافآتهم كما يكون هو المسؤول عن إنهاء خدماتهم أو فصلهم أو توقيع الجزاءات التأديبية عليهم ويتم كل ذلك في إطار السياسات والمعايير التي حددها المجلس وبشكل جماعي من أعضاء المجلس مع الالتزام في ذلك بالموضوعية والحياد، ويراعى أيضا في ذلك أن تكون لدى مجلس الإدارة خطة واضحة بشأن تعاقب الإدارات التنفيذية ويقترح مجلس الإدارة في البنوك الإسلامي تعيين هيئة الرقابة الشرعية للرقابة على أعمال تمويلات البنك تعيينهم الجمعية العامة للبنك.
- 7 ينبغي على مجلس الإدارة تقييم وتطوير وضع الهيكل التنظيمي وأفراده والواجبات والمسؤوليات المحددة من فترة لأخرى في ضوء نتائج إشرافه ورقابته على التنفيذ وتقييمه للأداء ونتائج الأعمال وفي ضوء المتغيرات المحيطة.
- 8 تقييم برامج وإجراءات العمل التنفيذية والرقابة الداخلية: على مجلس الإدارة القيام بتقييم ما تضعه الإدارة التنفيذية من برامج وإجراءات عمل وما تصدره من تعليمات لتنفيذ العمليات ويتحقق في ذلك من كفايتها وملاءمتها وقدرتها



على تنفيذ السياسات التي يضعها المجلس وتضمنها لمقومات الرقابة الداخلية، ومن أهم هذه البرامج والإجراءات:

- البرامج والإجراءات المحاسبية وتلك الخاصة بإعداد التقارير والبيانات المالية.
- برامج وإجراءات التشغيل والنظم الإلكترونية.
- برامج وإجراءات العمل اليومي بالإدارات التنفيذية مثل الائتمان، والخزينة وخدمة العملاء وغيرها.
- وسائل وإجراءات الرقابة الداخلية والوقاية والضبط الداخلي.
- وعلى مجلس الإدارة أن يطلب من الإدارة التنفيذية، تطوير برامج وإجراءات العمل والرقابة الداخلية ومعالجة أوجه القصور والخلل بها بصفة مستمرة في ضوء ما تظهره له نتائج التقييم ومتابعة الأداء من فترة لأخرى.
- 9- مراجعة التقارير الدورية: على مجلس الإدارة أن يراجع بصفة مستمرة خلال العام عبر اللجان المشكلة منه وعبر اجتماعات المجلس الدورية عدة أنواع من التقارير التي ترفع له مباشرة من المصادر التالية:
- الإدارة التنفيذية: تقدم تقارير دورية عن نتائج الأعمال لمختلف الأنشطة وتقييم المخاطر والبيانات المالية.
- التدقيق الداخلي: تقارير عن نتائج التدقيق الدوري والمتابعة مع نسخة للإدارة التنفيذية التي تقدم تعقيها على نتائج التدقيق.
- التدقيق الخارجي: تقارير عن نتائج التدقيق الدوري والمتخصص الذي قد يطلبه المجلس بجانب تقرير نتائج التدقيق السنوي مع نسخة للإدارة التنفيذية لتقديم تعقيها على نتائج التدقيق ويجب على المجلس بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية وأجهزة التدقيق التحقق من كفاية وشمولية ومصداقية التقارير المختلفة التي ترفع للمجلس ولجانه.
- 10- تقييم الأداء ومعالجة الانحرافات: من خلال دراسة مجلس الإدارة للتقارير الدورية سالفه الذكر يقيم المجلس أداء الإدارة التنفيذية، ومدى التزامها بسياسات



المجلس ونجاحها في تحقيق النتائج والأهداف المخطط لها، ويتضمن ذلك كشف الانحرافات والتجاوزات وتقييمها وتحليل أسبابها ومحاسبة المسؤولين عنها وإصدار التعليمات اللازمة لمعالجتها ولتفادي تكرارها.

11- تقييم المخاطر الحالية والمستقبلية: من خلال دراسة وتحليل التقارير سائلة الذكر أيضًا على مجلس الإدارة أن يعمل على تقييم المخاطر الحالية وإصدار توجيهاته للإدارة التنفيذية حول سبل معالجتها والحد منها والتحقق من كفاية التحوط لها، كما يستقرأ المجلس من خلال تلك التقارير ومن ربطها بتقارير ومعلومات من مصادر متنوعة أخرى عن السوق المحلي والدولي المخاطر المستقبلية التي يمكن أن تواجه شركة التمويل ويعمل على احتوائها والتحوط لها في خطته وسياساته الحالية والمستقبلية.

12- اعتماد الحسابات الختامية: تقع على مجلس الإدارة من خلال ممارسة دوره الإشرافي أيضًا مسؤولية اعتماد الحسابات الختامية لشركة التمويل والتحقق من سلامة ومصداقية جميع البيانات المالية والحسابات الختامية وعن شفافية وكفاية الإفصاحات بها وفق المعايير المحاسبية والإفصاحية الدولية ووفق تعليمات المصرف.

13- يمارس مجلس الإدارة مهامه الإشرافية وسلطاته في اتخاذ القرار من خلال تشكيل لجان من أعضائه يمكن أن يشرك أو يستعين فيها بأعضاء من الإدارة التنفيذية، وتختص كل لجنة بوحدة أو أكثر من المهام التي تقع تحت مسؤوليات مجلس الإدارة ومن أهم اللجان التي يجب على مجلس الإدارة تشكيلها:

- لجنة السياسات والتطوير: وتتولى مهام دراسة وإعداد وتطوير الاستراتيجيات والأهداف والسياسات، والنظم، والخطط، والموازنات.

- اللجنة /اللجان التنفيذية: وتمارس الصلاحيات المخولة لها من مجلس الإدارة في منح الائتمان وتجديده ومتابعته واستثمار وتوظيف الأموال بما يزيد عن صلاحيات الإدارة التنفيذية.



- لجنة التدقيق وتقييم المخاطر: تتولى الإشراف على التدقيق الداخلي، والخارجي، وتقييم الأداء، والمخاطر.

14- تقع على مجلس الإدارة مسؤولية تعيين جهاز تدقيق داخلي يتمتع أفراده بمؤهلات وخبرات عالية في كافة مجالات العمل بشركة التمويل ويتولى مجلس الإدارة الإشراف على هذا الجهاز من خلال الأمور التالية:

(1) ضمان حياد واستقلالية التدقيق الداخلي وتجنب أي نوع من التأثير عليه من قبل الإدارة التنفيذية، وذلك بأن تكون تبعيته في الهيكل التنظيمي لمجلس الإدارة مباشرة ويكون المجلس هو المسؤول عن تحديد رواتب وحوافز ومكافآت موظفي التدقيق الداخلي وهو المسؤول عن تقييم أدائهم، وعليه أيضا التحقق من كفاية مؤهلاتهم وخبراتهم ومهاراتهم المهنية والعمل على تنميتها باستمرار.

(2) التحقق من تغطية التدقيق الداخلي لكافة إدارات وأقسام وفروع شركة التمويل وكافة الأنشطة والمخاطر وأن يكون في شكل تدقيق دوري ومستمر خلال العام بالإضافة إلى تدقيق البيانات المالية والحسابات الختامية في نهاية العام.

(3) التحقق من أن التدقيق الداخلي يتم وفق برامج تدقيق شاملة ومهنية مناسبة توافق أحدث معايير وأدلة التدقيق الدولية مع توفير التقنيات اللازمة لذلك، مع العمل على تقييم وتطوير هذه البرامج لتناسب مع تطور العمل بشركة التمويل.

(4) يجب رفع تقارير التدقيق الداخلي مباشرة إلى مجلس الإدارة ومن ثم تحويلها إلى الإدارة التنفيذية، للرد والتعقيب عليها مع إصدار توجيهات المجلس لها لمعالجة الملاحظات وفق برامج زمنية محددة يعمل التدقيق الداخلي على متابعتها.

(5) التحقق من احتفاظ إدارة التدقيق الداخلي بتقارير وأوراق التدقيق بشكل



منظم وآمن يمكن للمجلس الرجوع إليه، وتكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل مفتشي المصرف ومراقبي الحسابات الخارجيين.

15- مجلس الإدارة هو المسؤول عن ترشيح مدقق خارجي مستقل من ذوي الاختصاص والكفاءة العالية والتعاقد معه وتحديد أتعابه بعد موافقة الجمعية العمومية والوفاء بمتطلبات المصرف بهذا الشأن، وعلى مجلس الإدارة أن يضع الضوابط والتعليمات، ويهيئ الأجواء التي تمكن المدقق الخارجي من الحصول على كل ما تتطلبه عملية التدقيق من معلومات وبيانات ومستندات سواءً من الإدارة التنفيذية أو من المجلس نفسه، والتي تضمن أيضاً حياده واستقلالته في إبداء رأيه وإبراز نتائج تدقيقه.

16- ينبغي رفع تقارير المدقق الخارجي مباشرة إلى مجلس الإدارة ومن ثم تحويلها إلى الإدارة التنفيذية للرد والتعقيب عليها وبعدها يصدر المجلس توجيهاته للتعامل مع الملاحظات الواردة بتلك التقارير.

17- مجلس الإدارة هو المسؤول الأول أمام المساهمين وكافة المتعاملين مع شركة التمويل عن نتائج أعمالها وأدائها، وبخلاف المسؤوليات القانونية التي قد تقع على المجلس نتيجة حالات التعدي والتقصير فإن من أهم مسؤوليات مجلس الإدارة تجاه المساهمين والأطراف الأخرى ما يلي:

(1) مسؤوليته عن سلامة ومصداقية البيانات المالية والحسابات الختامية لشركة التمويل ونتائج الأعمال.

(2) تطبيق جميع مواد القانون الأساسي لشركة التمويل وعلى رأسها ممارسة النشاط المصرح به، وما يخص عزل واستبدال أعضاء المجلس خلال فترة عمله وترشيح وانتخاب أعضاء المجلس الجدد ومراعاة الحد الأقصى للمساهمة ومتطلبات زيادة أو تخفيض رأس المال وتوزيع الأرباح أو التعامل مع الخسائر وجميع مواد القانون الأساسي الأخرى في إطار تعليمات البنك المركزي.



3) الشفافية والمصارحة والموضوعية في الإفصاح عن جميع الأمور الهامة التي تؤثر على أداء شركة التمويل ونتائج أعمالها وتحقيق أهدافها في الوقت الحالي والمستقبل بصورة دقيقة وفي الوقت المناسب.

4) الإفصاح عن التزامات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة والمصالح المتداخلة وجميع الإيضاحات الأخرى التي تتطلبها القوانين المحلية والمعايير الدولية.

18- مجلس الإدارة هو المسؤول الأول أمام البنك المركزي عن متانة الوضع المالي لشركة التمويل وعن المحافظة على حقوق الدائنين والمستثمرين، وكذلك هو المسؤول الأول عن صحة ومصداقية وشفافية المعلومات والبيانات المالية التي تزود شركة التمويل بها المصرف وعن الالتزام بجميع القوانين والتعليمات الصادرة من المصرف بالإضافة إلى جميع القوانين الصادرة من الجهات الرسمية الأخرى بالدولة.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين

يزود أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات المناسبة في الوقت المناسب ليتمكنوا من مراقبة المسائل الاستراتيجية والمالية والتشغيلية ومسائل الالتزام والحوكمة في البنك بشكل كامل وفعال.

يجب على أعضاء المجلس التقيد بالنظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية والقوانين والأنظمة المطبقة ومواثيق الحوكمة للبنك. لا توجد أحكام نافذة لحماية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من تحمل المسؤولية ما عدا القرارات التي تصدر في جمعية عامة سنوية لإعفاء مجلس الإدارة من المسؤولية وأحكام النظام الأساسي التي تنص على عدم إمكانية إقامة النزاعات ضد أعضاء مجلس إدارة إلا بموجب قرار من الجمعية العامة وتشمل مسؤوليات الأعضاء غير التنفيذيين:

- المشاركة في اجتماعات مجلس الإدارة والمساهمة في نشاطات مجلس الإدارة